

لها في الجامع وزاد الرضي ونوعه في مثل اذا المشاك لا يقترن بحولين عبد باخ لك وزاد
بعضهم ضرورة الشعر وضعف ايوحيان وقد شمل جميع المسوغات قول الشذور ان ان عمت
او خصت لان اباحنا فالك في ارجوزته نهاية الاعراب وكلما ذكرت في التقييم يرجع
والعقم قولهم في المنع ليست كما مضى حصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز
قول الشذور ولعمري ممن جعله مثالا للعلوم والذي ذكره الناس ومنهم هو في المنع
ان مثال المنع هو بالوصف يمكن توجه العموم بان من باب ارادة الحقيقة نحو مرة خبز حرام
وقد وردنا ان ابن مالك في التسهيل وشرح ادرجه في قسم العموم لانه بدئي **قول الكافية**
وشرحها ذانا بوجه في شرحها بدئي معنى الفاعل اي ما هو الاشياء وغيره قال انه من الموصوف
بوصف مقدرا في شريعتهم **قول الكافية** كعند زيد نمره والكافية وفي الدار رجل اشار
الى الطرف والجور اذا اجرهما وتقدما وفيه امور الاول شرطها الاختصاص فان عدم
لم يجز عند رجل مال ولا نسيان في ذكره ابن مالك في كافيته وتسهيل الثاني الحق في نسج
التسهيل بها الجمل المشتبه على فائدة قصدك علام رجل قال بوضيان ولا اعلم احد ارجو
هذه الجمل مجرى الطرف والجور وعنه قلت تابع على الحياتما اليها ابن النحاس في حليته
على المقرب وابن هشام في الجامع الثالث قال في المنع شرطان ذلك التقديم واقول انما يجب
التقديم بمنالك لانه نوع الصفة واشتراطهما هذا يوم ان لم يدخل في التخصيص وقد ذكرنا
المسألة فيما يجيء في تقديم الخبر وذلك موضعها تلبس ذكر الثالث ان ما يتدبر نكرة
لا بشرط الفاعلة واهلوا ضده وهو انه لا يخبر بحرفه الا بشرط الفاعلة وهو منصوص
في التسهيل ولهذا لم يجز انما ان دخل في التقييم **قول الكافية** واصل المتبادر
التقديم وحرف حاد في داره زيد وابتغى صاحبها في الدار لان طلب المتبادر لغيره يطلب
الفعل للفعل بل اشدهم ان ابن الحاجب عقب هذه المسئلة بمسوغات الاسئلة لانكره
ثم عاد الى المواضع التي يجب فيها تقديم المتبادر او تاخيره قال في في وكان الاول في
التقديم على ذلك **قول الكافية** فامنع من يستوي الخبران عفا وكذا قال ابن قاسم ليس
المراد تاديهما في رتبة التعريف ورتبه المسموع بل في مطلق التعريف ومطلق المسموع
قول الكافية او كانا معرفتين او متساويتين هو متعدي على الامم بما اذا لم يدل المنع
على التبيين وقد بينت في الالفية واورده النبل ومنهم من لم يعتبر بهذا القيد ومنع المقيّم

مطلقا

مطلقا كما نهى اي ابن الحاجب **والالفية والكافية** او كان الخبر فعلا لشرط كما في الكافية
الكبرى ان يرفع الضمير المستوفى لرفع البارز نحو الريدان قاما والريدون قاموا والمنفصل
مخوذ بها قام الالهوا وانظر نحو زيد قام اخوه جازا بتقديم في الصور كلها وفي المتوسط
لوقاك والريدون قاموا والمنفصل نحو قام الالهوا وانظر نحو زيد قام اخوه جازا
التقديم في الصور وفي المتوسط لوقاك والريدون قاموا قلت قد قال بعدة مثل
زيد قام فغيب بئسك بالمثل تخالف الالف في الريدان عليها اشد ويجوز التقديم في
مثل الريدان قاما والريدون قاموا اطلق الجمهور وحسم والمركب رحله بالجمع
ومنع في المنع ليقا الالف على السماع بسقوط الالف للملافة الساكن ذكر ذلك في حواش
على شرح ابن الفاذل وانصار الرضي المنع مطلقا في المنع والجمع حلا على المفرد **والالفية**
او قصد اسما للمضمر قال بعضهم كما في مثل ذلك من الفاعل والمفعول خلاف اوله كما في
بيننا والقياس مجتهد وهذه العمود فانتا بن الحاجب **قول الكافية** او كانت
مسند الذي لام ابتدا امر دخل في قوله بعد او لاذم الصدر فكان اول حذفه وبقي صورتها
الالفية والكافية ايضا ان يقترن الخبر بالفا نحو الذي يا تبتى فلدرهم ذكره في الكافية
الكبرى والتسهيل قال ابن هشام ولومات الفاعل في تقديم الخبر لانه لا يترتب
ومسب فهو كالشرط والجزا او زاد في التسهيل ان يكون خبر الضمير الثاني وهذا قد يدخل
في قوله لاذم الصدر وبصره الرضي وزاد ايوحيان ان يكون طلبا نحو زيد الاضربته او هلا
ضربته او المتبادر عما هو سلام عليك ويل يويد اوم الخبرية نحو عمك عندي او المضاف
اليها نحو علمك كم نكك زارني اوها التعجيبة نحو ما احسن زيدا او الضمير مستعمل ومخاطب
وهو موصول موصوف والعايد متعلق نحو انا الذي فعلت او مقرونا بما هو
اسما زيد فعلم لان الفاعل لا ياتي اما ويذا قد يدخل في الصورة السابقة او يقع مؤخرا
في مثل نحو الكلاب على البقر ويقترن بها الراية نحو ما زيد بقيام على لغة وزاد نحو
ان يكون الخبر محذوفا والمتبادر موشح نحو لولا زيد لا كرمك وزاد في الانصاف صرف
زيدا قائما وزاد النبل ان يكون له فاعل ساد مسند الخبر نحو اقام احوالك او يكون له
جواب مجزوم به حسبك يتم الناس وزاد صاحب بلديع ان يكون مقدر في معنى واحد
نحو هذا حلوحا مض فلا يجوز تقديمهما والا احدهما عند الاكثرين وفي صورة اخرى وهو